أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
"دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة عمان"

د./ خالد عريج عايد ابوريشه*

Abstract:

The Study aims to explain the impact of Non Financial Disclosure on qualitative characteristics of accounting information In Jordanian Banks listed at Amman Exchange, also to show the importance of Non Financial Disclosure in these Banks. The population study included all Jordanian Banks listed at Amman Exchange; total number of these Banks is 15. The research result showed the at most important of Non Financial Disclosure for the listed Banks. The research as will provide that Non Financial Disclosure an impact of qualitative characteristics of accounting information in general.

Mots clés: **N**on Financial Disclosure, **Q**ualitative characteristics of accounting information, **J**ordanian Banks, **A**mman Exchange.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وكذلك بيان أهمية الإفصاح غير المالي في تلك البنوك، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 15 بنك، حيث قام الباحث بتوزيع 100 استبانه بالطريقة العشوائية البسيطة على الموظفين المعنيين، حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للتحليل 86 استبانه، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن هناك أهمية كبيرة للإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان، كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي له تأثير بالمجمل على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح غير المالي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، البنوك الأردنية، سوق عمان.

* **أستاذ مساعد – جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن**

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار النظري والدراسات السابقة
1-1) الإطار النظري
1-2) الدراسات السابقة
1-3) مساهمة الدراسة في مجال المعرفة
2) نتائج الدراسة ومناقشها
2-1) وصف خصائص عينة الدراسة
2-2) وصف متغيرات الدراسة
2-3) نتائج اختبار الفرضيات
خاتمة

مقدمة:

يعتبر الإفصاح بشكل عام المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات المالية وغير المالية، والتي تهدف في نوعيها في مساعدة الفئات المستخدمة لها على اتخاذ القرارات الرشيدة. فبينما أكدت دراسات عديدة (Hartone،Barnett; 2007، Badavar 2004، 2009) على أهمية المعلومات المالية في مساعدة متخذي القرارات، تناولت دراسات أخرى (Hasseldine ،2007 ،2010; Orens & Lybroet ،2005; Rhodes،and atl دحدوح وحمادة 2014، Simpson،2010، عبد الملك 2008) أهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية كعامل مهم في تعزيز جودة الإفصاح والمعلومات الواردة في التقارير. وعليه فقد شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالمعلومات غير المالية بسبب عدم كفاية التقارير التقليدية للمعلومات المالية لتلبية الحاجة إلى تقييم قيمة المنظمة، وبالتالي توسع مفهوم الإفصاح بحيث يشمل كافة المعلومات المالية وغير المالية والذي يؤدي بدوره إلى ربط إستراتيجية الشركة بتيار شامل واحد للبيانات المالية وغير المالية. وقد أدى استخدام المعلومات غير المالية إلى ظهور أنواع جديدة من التحليل، والمعروفة باسم التحليل خارج المالية، وهكذا لم يعد أداء المنشأة مقتصراً بالموارد المالية التي تديرها وتسيطر عليها المنشأة (أحمد، 2016).
وتعتبر بطاقة الأداء المتوازن المؤشر الأول للمعلومات غير المالية، حيث قدم (كابلان & نورتون (1992) بطاقة الأداء المتوازن للتغلب على المشاكل التي تنتج عن التركيز الوحيد على المعلومات المالية. ثم توسع بعد ذلك الإفصاح غير المالي ليشمل مؤشرات أخرى مثل المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنشآت، رأس المال الفكري، إدارة المخاطر

والحاكمية المؤسسية. ونتيجة لذلك جاءت فكرة التقارير المتكاملة حيث أشار (Orens & Lybaert،2007 إلى أن التقارير المتكاملة تجمع بين المعلومات المالية وغير المالية والتي بدورها تعكس إستراتيجية المنشأة والأداء والرقابة والتنبؤات. ونتيجة لهذا التوسع في الإفصاح غير المالي والذي نتج عنه زيادة الاعتماد على المعلومات غير المالية، كان لابد من زيادة الاهتمام بطبيعة تلك المعلومات وما تقدمه من تأثير على مستخدميها الداخليين والخارجيين وبالتالي ضرورة تمتعها بخصائص تجعلها قادرة على التأثير الايجابي والفعال لمستخدميها. وظهرا ذلك الاهتمام جلياً في الأردن من خلال إصدار تعليمات الإفصاح وتعديلاتها بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم 257 لسنة 2005 استناداً لإحكام قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2002، وما اشتملت عليه هذه التعليمات من إفصاح عن البيانات المالية وغير المالية في التقارير السنوية، كما أصدرت دائرة الإفصاح في هيئة الأوراق المالية دليل استرشادي لإعداد التقرير السنوي للشركات المساهمة العامة الخاضعة لقانون هيئة الأوراق المالية والمتضمن المعلومات غير المالية الواجب الإفصاح عنها حسب المادة(4/ أ، ب، هـ) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية (مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية، 2013).

وتعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد أهم المؤشرات التي تقيس جودة المعلومات المحاسبية حيث حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية بمجموعتين، أحداهما تعتبر خصائص رئيسية للمعلومات المحاسبية وهي الموثوقية والملائمة، والأخرى تعتبر خصائص ثانوية آو داعمة وهي القابلية للفهم والقابلية للمقارنة (http:// IASB.org.uk).

وقد تمكن قطاع البنوك الأردنية في العقود الأخيرة أن يصبح رائد التنمية الاقتصادية في المملكة والممول الرئيسي لمختلف الفئات ; أفراد وشركات صغيرة ومتوسطة وكبرى بالإضافة إلى الحكومة، وقد حققت موجودات البنوك العاملة في الأردن نمواً ملحوظاً خلال الفترة (2010-2015 بنسبة حوالي 10%، حيث أصبحت تشكل حوالي 185% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

وبناءً عليه، فقد جاءت هذه الدراسة لبحث أهمية الإفصاح غير المالي في البيئة الأردنية، وبيان أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة:

أدى الاعتماد على المعلومات المالية وحدها لتقييم أداء الشركات ومساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات رشيدة للعديد من الانتقادات، مما أدى إلى بروز اتجاه متنامي ينادي بضرورة تضمين تقارير المنشات على معلومات غير مالية إضافة إلى المعلومات المالية (النجار، 2012)، حيث أكدت العديد من الدراسات أن المعلومات غير المالية هي أكثر أهمية من المؤشرات المالية منها (Amir and Lev 1996; Edvinsson and Malone1997; Ittner and Larcker 1998; Lev and Zarowin 1999; Lev

2001; Upton 2001; Hartone، 2004)؛ بينما أظهرت دراسات أخرى مثل (الصفدي، 2015، Flöstrand and Ström، 2006، ابو نصار والذنيبات،2005 Ittner; and Larcker. 1998) أهمية الإفصاح غير المالي، لما يساهم ذلك في تعزيز موثوقية وملائمة المعلومات الواردة في تقارير المنشآت. وبالتالي تزداد قيمة وأهمية الإفصاح عن المعلومات غير المالية كلما كانت تلك المعلومات خالية من الاخطاء وقادرة على التأثير وتحقيق الهدف المنشود منها. (Coram)، 2010. وقد أدى زيادة الاهتمام بالمعلومات غير المالية في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على تشجيع الشركات على الإفصاح غير المالي (Coram and Monroe، 2009).

وفي الأردن وبالاستناد إلى قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2004 اصدر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح رقم 53 لسنة 2004 وتعديلاتها بقرار رقم 257 لسنة 2005 والتي ألزمت به جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ما دعا دائرة الإفصاح التابعة لهيئة الأوراق المالية لإصدار دليل يتضمن المعلومات غير المالية وفقاً للمادة (4/ أ، ب، هـ) والتي ألزمت مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة إعداد وتزويد الهيئة بالتقرير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، كما يتضمن معلومات عامة عن الشركة مثل (وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي، والوضع التنافسي للشركة، وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية، والخطة المستقبلية للشركة، مقدار أتعاب التدقيق للشركة، الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة)، بالإضافة لمعلومات حول مجلس الإدارة والمديرين ومنها(بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية، المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية)، كما يحتوي على معلومات تتعلق بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين مثل (بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5%، بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم)، كما ألزمت مجلس الإدارة بالإقرار بمسؤوليته بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال (هيئة الأوراق المالية، 2015).

واستناداً لما تقدم، تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة عن التساؤل: هل هناك أهمية للإفصاح غير المالي في في البنوك المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة؟ وهل هناك اثر للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في في البنوك المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة:

في ضوء الاهتمام المتزايد بتوفير معلومات غير مالية بجانب المعلومات المالية، برز الاهتمام المتنامي بالإفصاح غير المالي ومعالجة القصور في المعلومات المالية للحكم على قدرة المنشات على التطور والنمو والاستمرارية. ولذا يمكن إبراز أهمية الدراسة بالنقاط التالية:
- الاهتمام العالمي المتمثل بالمنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة بالإفصاح غير المالي؛
- عدم إبراز أهمية الإفصاح غير المالي على الجانب البحثي في البيئة الأردنية؛
- وتطور قياس أداء المنشآت بالمؤشرات غير المالية.

أهداف الدراسة:

انسجاما مع مشكلة الدراسة وأهميتها تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- بيان أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛
- بيان أهمية الإفصاح غير المالي في التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة عمان.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة.
الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في في البنوك المدرجة في بورصة عمان. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.
الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

1) الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-1) الإطار النظري:

- الإفصاح غير المالي:

في عالم سريع التغير وفي ظل العولمة أصبح الإفصاح عن المعلومات المالية فقط في التقرير السنوي غير قادرة على مساعدة متخذي القرارات في القدرة على تقييم الشركة في المستقبل والقدرة على فهم الفرص والمخاطر.
أكد (Yuen et al.، 2009) إلى أن التقارير السنوية التقليدية لا يتوفر بها المعلومات الكافية لمستخدمي التقارير السنوية، وأشار (Rhodes، 2010) إلى أن الاعتماد على المعلومات المالية فقط في التقارير السنوية يؤدي لتقديم صورة غير كاملة لواقع المنشأة، وبالتالي فان الإفصاح المالي غير كافي لتلبية احتياجات كافة إطراف المستخدمة للتقارير السنوية نظراً لعدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير لما يتوفر من معلومات لدى إدارات الشركات تفوق ما لدى المستثمرين، وهو ما يستلزم على الشركات دمج المعلومات المالية وغير المالية في التقارير السنوية لتقديم صورة أكثر شمولاً وتوازناً لبيان أداء الشركة. حيث أظهرت العديد من الدراسات أن المعلومات غير المالية هي أكثر أهمية من المؤشرات المالية (Adams et al.، Hartone 2004،2011; Lev 2001; Upton 2001)، وما عزز ذلك الانتقادات التي وجهت للإفصاح عن المعلومات المالية من قبل مستخدمي التقارير السنوية لعدم احتوائها على بعض الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي مثل الخدمات والمنتجات المبتكرة والجودة العالية للمنتجات والمساهمة في تشغيل الموظفين ودعم مهارات ومعرفة الموظفين (Coram and Monroe، 2009; Wallman، 1995; Lev and Zarowin، 1999). وتعتبر المعلومات التي لها قيم ولم يتم تضمينها في القوائم المالية معلومات غير مالية(Flostrand and Strom، 2006). وقد أدى زيادة الاهتمام بالمعلومات غير المالية في عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) على تشجيع الشركات على الإفصاح غير المالي (Coram et al 2009; Coram and Monroe، Coram 2004; 2010).
وفي الأردن وبالاستناد إلى قانون الأوراق المالية رقم 76 لسنة 2004 أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح رقم 53 لسنة 2004 وتعديلاتها بقرار رقم 257 لسنة 2005 والتي ألزمت به جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ونتيجة لذلك أصبح التقرير السنوي يتضمن بالإضافة إلى المعلومات المالية معلومات عامة عن الشركة مثل (وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي، والوضع التنافسي للشركة، وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها، ووصفٌ للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية،

والخطة المستقبلية للشركة، مقدار أتعاب التدقيق للشركة، الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة)، بالإضافة لمعلومات حول مجلس الإدارة والمديرين، كما يحتوي على معلومات تتعلق بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (هيئة الأوراق المالية، 2015).

- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية*:

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها (حنان، 2005). ويؤدي تحديد هذه الخصائص على مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية مختلفة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك (الليثي، 2010). كما أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المكونات الأساسية للإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وهي جسر يربط بين أهداف الإفصاح المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، كما أنها الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة (Donald، E. and et. al.، 2006). ويمكن إيجاز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما حددتها معايير المحاسبة الدولية ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية (ابو نصار وحميدات، 2016 ww.IASB.org.uk).

1- خاصية الموثوقية: Reliability

وتعرف بأنها قدرة المعلومات المحاسبية في إيجاد الاطمئنان لدى مستخدميها لكي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة. ويمكن تحقيق خاصية الموثوقية للمعلومات المحاسبية من خلال الخصائص الفرعية التالية:

- القدرة على التحقق: (Verifiability): أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية؛
- صدق الغرض: Representational Faithfulness: وتعني بأن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد، والا ستكون ضارة غير مفيدة حتى ولو كانت ملاءمة ودقيقة ومفهومة لمستخدميها؛
- الحيادية Neutrality: وهي خاصية ذات صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية، ولها أهمية خاصة يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، بالحرص على أن تظهر تلك البيانات

* Qualitative Characteristic of Accounting Information.

حقيقة أوضاع الشركة المصدرة للبيانات كما هي وليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة.

2- خاصية الملائمة Relevance:

تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تحدث فرقاً في اتخاذ القرار وذلك بمساعدة المستخدمين لها على وضع تنبؤات عن ناتج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية (Feed Back Value)، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب. ويقصد بالملائمة أيضاً وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات.

3- خاصية القابلية للفهم: Understandability:

هي أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزى تلك المعلومات. وتحكم قابلية المعلومات للفهم مجموعة من الخصائص الكافية في المعلومات ذاتها، وهي تعمل كحلقة وصل بين متخذ القرار والمعلومات المحاسبية. وللوفاء بمعيار الفائدة الوارد في قائمة المعايير المحاسبية رقم 1 يجب على المستخدم أن يقيم بشكل صريح المعلومات الواردة في التقارير المالية.

4- خاصية القابلية للمقارنة Compatibility:

تعتبر المعلومات التي يتم قياسها والتقرير عنها بصورة مماثلة في المنشأة المختلفة قابلة للمقارنة، حيث يمكن مقارنة المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة. وتؤدي هذه الخاصية على تمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية من التعرف على الأوجه الحقيقة للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

1-2) الدراسات السابقة:

تنوعت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح غير المالي، ويمكن تصنيفها إلى دراسات بينت مستوى الإفصاح غير المالي ونوعيته في التقارير المالية، وأخرى تناولت أهمية الإفصاح غير المالي والعوامل المؤثرة على مستواه، ودراسات تناولت تأثير الإفصاح غير المالي على زيادة قيمة المنشأة وتأثير المعلومات غير المالية على مستخدمي التقارير السنوية، ويقوم الباحث باستعراض بعض هذه الدراسات بشيء من الإيجاز. حيث تناولت دراسة Folstrand & Strom، 2006) واقع الإفصاح غير المالي للشركات المدرجة في مؤشر ستاندرد اند يورز، والبحث في صعوبات الحصول على المعلومات غير المالية،

وكذلك بحث العلاقة بين حجم الشركة والقيمة السوقية على الإفصاح غير المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح غير المالي وحجم الشركة والقيمة السوقية، كما توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي التقارير المالية يميلون إلى الاعتماد الكبير على المعلومات غير المالية. بينما حاولت دراسة Orens & Lybroet، (2007) بيان تأثير الإفصاح عن المعلومات غير المالية على التوقعات المستقبلية للشركات البلجيكية. حيث توصلت الدراسة إلى تزايد الاهتمام بالإفصاح غير المالي، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن المعلومات غير المالية تزيد من منفعة التقارير المالية لدعم التنبؤ والتدفقات المستقبلية. وتوصلت دراسة (عبد الملك، 2008) إلى انه كلما توسعت الشركات بالإفصاح غير المالي سيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة السوق وتقل فجوة المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين للشركة. وهدفت دراسة (Coram & Monroe، 2009) إلى قياس الإفصاح غير المالي في الشركات الاسترالية، وبيان دور الإفصاح غير المالي على سعر سهم الشركات، حيث توصلت إلى أن مستوى الإفصاح غير المالي لم يرتقي إلى مستوى مقبول مقارنة مع الإفصاح المالي، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن المعلومات غير المالية لها تأثير ايجابي على أسعار أسهم الشركات. وأكدت دراسة (أبو حمام، 2009) إلى أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات يؤثر وبشكل كبير على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.
بينما قيمت دراسة (Simpson، 2010) مدى قدرة المعلومات غير المالية على التأثير على متخذي القرارات والمحللين الماليين، حيث توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح غير المالي يعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة في تقييم أداء الشركات، وأن تنبؤات المحللين الماليين قد زادت دقتها نتيجة للتوسع في الإفصاح غير المالي. وحللت دراسة (الجوهر، 2011) العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، حيث توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، حيث بينت أن خاصية الموثوقية هي أكثر الخصائص ارتباطاً بقواعد حوكمة الشركات. وخلصت دراسة (الشيخ، 2012) إلى وجود اثر ايجابي لحوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية، وأشارت الدراسة إلى أن مبدأ الإفصاح والشفافية كان الأكثر تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية. وبحثت دراسة (Binh، 2012) في بيان أهمية الإفصاح غير المالي في الشركات الفيتنامية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أهمية عالية لمستخدمي التقارير المالية للإفصاح غير المالي. وأشارت دراسة Dhaliwal & et al، (2012) إلى أن الإفصاح غير المالي المتمثل بمعلومات عن المسئولية الاجتماعية يحسن من خاصية الملائمة وبالتالي دقة التنبؤات. وتوصلت دراسة (عباس، 2103) إلى أن هناك أثر كبير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – سواء كانت رئيسية أو ثانوية – على جودة التقارير المالية. وخلصت دراسة Fayaz & Haneghah، (2013) إلى أن مستوى الإفصاح الكامل في تزايد مستمر في الشركات الإيرانية، وان هناك تأثير ايجابي للإفصاح الكامل على قيمة المنشأة. وقامت دراسة (حمادة، 2014) ببيان اثر مكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية لشركات الوساطة المالية والبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي كبير لمكونات الإفصاح

الاختياري في جودة التقارير المالية. وركزت (دراسة عبد الجليل وابو نصار، 2014) على العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري للشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري والمتمثلة في العوامل التالية:

- قناعات ورغبات الإدارة؛
- تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية؛
- المنافع المتوقعة من الإفصاح الاختياري؛
- المخاطر المرتبطة بالإفصاح الاختياري؛
- وتكلفة اعداد البيانات غير المالية.

وهدفت دراسة (دحدوح & حمادة، 2014) إلى بيان اثر الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث توصلت الدراسة إلى الإفصاح الاختياري يؤدي بشكل فعال في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق، وبينت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن معلومات النسب والتحليلات المالية هو الأكثر دوراً في تعزيز الثقة في التقارير المالية. وكذلك تناولت دراسة (الصفدي، 2015) أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وبيان أكثر بنود الإفصاح الاختياري تأثيراً على قرارات المستثمرين، حيث توصلت إلى أن هناك آثرا كبيراً للإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين سواءً في عمليات الاستثمار أو البيع أو الاحتفاظ، وكذلك بينت الدراسة إلى أن أكثر بنود الإفصاح الاختياري تأثيراً على قرارات المستثمرين تمثلت بتنبؤات الأرباح الكمية، معلومات الموارد البشرية ومعلومات متعلقة بالقطاع. وحاولت دراسة (بركه، 2016) البحث في واقع الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية الأردنية، وكذلك بيان العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح غير المالي في تلك البنوك.حيث توصلت إلى أن الوعي والدراية لبنود الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية الأردنية بحاجة إلى زيادة واهتمام أعلى، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن العوامل التالية تؤثر وبشكل فعال في مستوى الإفصاح غير المالي في البنوك التجارية الأردنية (حجم البنك، ربحية البنك، الرافعة المالية ودرجة السيولة). وأخيرا قامت دراسة (أحمد، 2016) بإلقاء الضوء على الإفصاح السردي ومدى مساهمته في رفع مستوى الإفصاح المحاسبي، وبيان مدى مساهمته في سد القصور في حاجة المحللين الماليين للمعلومات، ومساعدتهم في عمليات التنبؤ. حيث توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية التقليدية أنها لم تعد تفي باحتياجات مستخدميها بسبب عدم إدراج المعلومات غير المالية رغم حاجة المستخدمين لها. كما توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح السردي يقدم معلومات موثوقة وشاملة عن العديد من البنود الهامة مثل (الآثار الاقتصادية،الاجتماعية والبيئية، الأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري)، كما توصلت إلى الإفصاح السردي يقدم معلومات وتفاصيل إضافية متعلقة بأداء الشركة وإستراتيجيتها وهدافها المستقبلية مما يعد ذلك مصدراً مهماً للمحللين الماليين.

1-3) مساهمة الدراسة في مجال المعرفة:

تتميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة التي أجريت في الأردن في محاولتها:

- تعتبر الدراسة الأولى على مستوى الأردن (حسب علم الباحث) التي تتناول موضوع الإفصاح غير المالي وأثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبيةّ؛
- تقديم دليل حول مدى أهمية الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان؛
- وتقديم دليل حول ما إذا كان هناك تأثير للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان.

– منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك التعرف على أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وهذا المنهج يقوم على تفسير الوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة، كما يقوم على الحقائق المرتبطة بها حيث لا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وانما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة ونتائجها، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

– مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة عمان، حيث قام الباحث بتوزيع 100 استبانه بالطريقة العشوائية البسيطة على الموظفين المعنيين بالإفصاح الغير مالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتم استرداد 89 استبانه واستبعاد 3 استبيانات بسبب عدم اكتمال إجابة المبحوثين عليها، حيث بلغت الاستبيانات الخاضعة للتحليل 86 استبانه، وبالتالي فان نسبة الاستبيانات المستخدمة في التحليل 86% من مجموع الاستبيانات الموزعة.

– اختبار ثبات أداة الدراسة:

لقد تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستلانة، من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث تكون

النتيجة مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمته أكبر من 0.60، وكلما اقتربت القيمة من 100% دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، (Sekaran،2010)، حيث بلغت قيمة كرونباخ ألفا 92.51%، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية والموضحة في الجدول (1).

الجدول (1): ثبات أداة الدراسة للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Cronbach Alpha	عدد الفقرات
أهمية الإفصاح غير المالي	%83.61	7
الإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية	%78.87	8
الإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية	%95.67	7
الإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	%76.80	7
الإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	%82.44	6
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة	**%92.51**	**35**

– صدق البناء:

يعتبر الصدق البنائي احد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية لمحورها، من اجل تحديد قدرة كل فقرة من فقرات المقياس على التميز، والجدول (2) يبين معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لمحورها. وتعتبر الفقرات السالبة أو التي يقل معامل ارتباطها عن 0.25 متدنية ويفضل حذفها.

الجدول (2): معاملات ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية لمحورها

محاور الدراسة									
أهمية الإفصاح غير المالي		الإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية		الإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية		الإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية		الإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	0.725	8	0.679	16	0.925	23	0.854	30	0.707
2	0.791	9	0.671	17	0.934	24	0.847	31	0.806
3	0.515	10	0.672	18	0.931	25	0.847	32	0.707
4	0.697	11	0.572	19	0.915	26	0.854	33	0.710
5	0.774	12	0.498	20	0.882	27	0.877	34	0.753
6	0.713	13	0.630	21	0.891	28	0.706	35	0.653
7	0.787	14	0.702	22	0.750	29	0.506		
		15	0.711						

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات تميز الفقرات تراوحت ما بين 0.498–0.934 وهي فقرات تتمتع بتميز ممتاز كونها أعلى من 0.25، وهذا مؤشر على أن الفقرات لها قدرة تميزية تمكنها تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها.

- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بالاعتماد على اختبار Kolmogorov-Smirnov Test، والذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات طبيعياً ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من 0.05 وقيمة K-S أقل من 5.

الجدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الأبعاد	الفقرات	K-S	sig
أهمية الإفصاح غير المالي	7-1	0.821	0.510
الإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية	15-8	0.627	0.827
الإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية	22-16	0.926	0.358
الإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية	29-23	1.024	0.245
الإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية	35-30	1.306	0.066
الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**35-8**	**0.593**	**0.873**

بناءاً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول (3) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيمة Sig لجميع الأبعاد قيم أكبر من 5% وقيم اختبار K-S لجميع الأبعاد أقل من 5.

2) نتائج الدراسة ومناقشها:

2-1) وصف خصائص عينة الدراسة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان التكرارات والنسب المئوية للقسم الأول من أداة الدراسة وكانت الإجابات كما في الجدول (4).

الجدول (4) وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	10	% 11.6
	بكالوريوس	63	% 73.3
	ماجستير	11	% 12.8
	دكتوراه	6	% 2.3
	المجموع	**86**	**% 100**
التخصص العلمي	محاسبة	58	% 67.4
	اقتصاد	8	% 9.3
	مالية ومصرفية	20	% 23.3
	المجموع	**86**	**% 100**
الخبرة	اقل من 5 سنوات	17	% 19.8
	من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات	59	% 68.6
	من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة	7	% 8.1
	من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة	3	% 3.5
	20 سنة فأكثر	–	–
	المجموع	**86**	**% 100**

يشر الجدول (4) إلى ما يلي:

المؤهل العلمي: تبين أن 11.6% من العينة من حملة دبلوم، و73.3% من العينة من حملة بكالوريوس، و12.8% من العينة من حملة الماجستير، و2.3% من العينة من حملة الدكتوراه، مما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة من حملة البكالوريوس. وتدل هذه النتيجة على أن القطاع المبحوث يعتمد في عملية التعيين على حملة الشهادات العلمية.

التخصص العلمي: نلاحظ أن 67.4% من أفراد العينة تخصصاتهم العلمية محاسبة، و23.3% منها مالية وبنكية، بينما 9.3% منها اقتصاد.

الخبرة: نلاحظ أن 19.8% من العينة تقل خبرتهم عن 5 سنوات، و68.6% من العينة تتراوح خبرتهم بين (5–اقل من 10 سنوات)، و8.1% منها تتراوح خبرتهم بين (10–اقل من 15سنة) بينما 3.5% تتراوح خبرتهم بين (15– اقل من 20 سنة) مؤشر على قدرة المستجيبين عينة الدراسة على الإجابة على تساؤلات الدراسة، ومما يزيد أيضا من موضوعية نتائج هذه الدراسة وامكانية الاعتماد عليها.

2-2) وصف متغيرات الدراسة:

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لاتجاهات عينة الدراسة

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
أهمية الإفصاح غير المالي				
1	يلعب الإفصاح غير المالي دوراً هاماً في المساعدة على اتخاذ القرارات المختلفة	4.2674	0.84609	85.3
2	يلعب الإفصاح غير المالي دوراً هاماً في زيادة قيمة البنك	4.2674	0.69323	85.3
3	يساهم الإفصاح غير المالي في تعزيز كفاءة التقارير المالية	4.1395	0.93510	82.8
4	لاستخدام المعلومات غير المالية أثر ايجابي كبير على مستخدمي البيانات المالية في تعزيز الثقة بالتقارير المالية.	4.2093	0.75329	84.2
5	يساهم الإفصاح غير المالي في تقليل فجوة المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين	4.1047	0.76741	82.1
6	يلعب الإفصاح غير المالي دوراً هاماً في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك	3.9767	0.89412	79.5
7	يعتبر الإفصاح غير المالي مرجعا لمستخدمي التقارير لتفسير أحداث السوق المختلفة والمعاملات الهامة التي تؤثر على البنك.	4.0233	0.93276	80.5
المؤشر العام لأهمية الإفصاح غير المالي		**4.1346**	**0.59544**	**82.7**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
الإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية				
8	توفر البيانات غير المالية معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية.	4.3023	0.72062	86.0
9	توفر البيانات غير المالية المبنية معلومات ذات قيمة استردادية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية.	4.1744	0.82877	83.5
10	تساعد البيانات غير المالية الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	4.1047	0.99444	82.1
11	تساعد البيانات غير المالية المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	4.2326	0.92894	84.7
12	تساعد البيانات غير المالية في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للبنك.	3.8488	0.97640	77.0
13	تساعد البيانات غير المالية في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للبنك.	4.1279	0.86496	82.6
14	تساعد البيانات غير المالية في تقدير درجة عدم تأكيدية التدفقات النقدية المستقبلية للبنك.	4.1395	0.76946	82.8
15	تحقق البيانات غير المالية خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية.	3.7558	0.99334	75.1
المؤشر العام للإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات المحاسبية		**4.0858**	**0.56532**	**81.7**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
الإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية				
16	المعلومات غير المالية تمثل تفسيراً مهماً للظواهر الاقتصادية	3.6628	0.96541	73.3
17	توفر البيانات غير المالية للبنوك معلومات محايدة.	3.5698	0.95228	71.4
18	توفر البيانات غير المالية للبنوك معلومات محاسبية قابلة للتحقق.	3.6163	0.96001	72.3
19	تحقق البيانات غير المالية للبنوك خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، والتي تساعد في اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.	3.6512	0.96732	73.0
20	يساهم الإفصاح غير المالي توفير معلومات تمكن من إعداد تقارير مالية تمتاز بالحياد وعدم التحيز لجهة دون الأخرى.	3.6395	0.96908	72.8
21	يساعد الإفصاح غير المالي على تسليط الضوء على الأحداث الايجابية والأحداث السلبية عند مناقشة النتائج السنوية.	3.8256	0.96029	76.5
22	يقدم الإفصاح غير المالي معلومات شفافة.	3.8023	0.87877	76.0
المؤشر العام للإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات المحاسبية		**3.6811**	**0.84719**	**73.6**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
الإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية				
23	يجب شمول الإفصاح غير المالي على كافة المعلومات حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.	4.0814	0.80022	81.6
24	يقدم الإفصاح غير المالي معلومات بطريقة منظمة.	4.1860	0.74378	83.7
25	يكون الإفصاح غير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين.	3.9884	0.81881	79.8
26	يوفر الإفصاح غير المالي كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.	3.8256	0.90997	76.5
27	يوفر الإفصاح غير المالي كافة المعلومات المتعلقة بالخطط والإستراتيجية الخاصة بالبنك.	4.1977	0.87877	84.0
28	اختيارية الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان يقلل من فهم المعلومات المستخرجة.	4.2326	0.69746	84.7
29	تعارض بعض مواد القوانين والتشريعات الأردنية مع متطلبات وبنود الإفصاح غير المالي يقلل من فهم المعلومات المحاسبية.	3.3721	1.26534	67.4
المؤشر العام للإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية		**4.1047**	**0.64651**	**82.1**

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
الإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية				
30	يساعد الإفصاح غير المالي في تقديم معلومات عن التغييرات الهامة والمؤثرة.	3.0814	1.27616	61.6
31	يوفر الإفصاح غير المالي للبنك إمكانية المقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع الفترة المحاسبية السابقة.	3.0233	1.29230	60.5
32	توفر البيانات غير المالية معلومات محاسبية قابلة للمقارنة، على الرغم من عدم توحيد أساس لتصنيف البنود الإفصاح غير المالي ضمن مجموعة محددة في كل البنوك.	3.1279	1.28151	62.6
33	تمكن البيانات غير المالية المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من اجل التقييم النسبي للأداء.	3.2674	1.29637	65.3
34	وجود بعض التعارض بين مواد القوانين والتشريعات الأردنية يقلل من تحقيق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات غير المالية.	3.2791	1.31642	65.6
35	عدم إلزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح غير المالي يقلل من تحقيق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.	2.9884	1.34159	59.8
المؤشر العام للإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية		**3.1628**	**0.94384**	**63.2**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف اتجاهات عينة الدراسة نحو أهمية الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان حيث حققت وسطا حسابياً 4.1346 وبانحراف معياري 0.59544 وبدرجة مهمة جدا من الأهمية، في حين حقق الفقرة (2) والتي تنص "يلعب الإفصاح غير المالي دوراً هاماً في زيادة قيمة البنك" على أعلى وسط حسابي بين فقرات هذا البعد والبالغ 4.267 وبانحراف معياري 0.6932 وبدرجة مهمة جدا من الأهمية، بينما حققت الفقرة 6 على اقل متوسط حسابي والبالغ 3.976 وبانحراف معياري 0.8941 وبدرجة مهمة جدا والتي تنص "يلعب الإفصاح غير المالي دوراً هاماً في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك". وأظهرت النتائج أن الإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات قد حقق درجة أهمية مرتفعة في البنوك المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.085 وبانحراف معياري 0.5653، وكانت الفقرة رقم (8) تحمل أعلى وسط حسابي والبالغ 4.302 وبدرجة أهمية مرتفعة وبانحراف معياري 0.7206 والتي تنص"توفر البيانات غير المالية معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرار توزيع الموارد الاقتصادية" في حين حققت الفقرة رقم (15) اقل متوسط حسابي والبالغ 3.755 وبدرجة مرتفعة من الأهمية وبانحراف معياري 0.9933 والتي تنص "تحقق البيانات غير المالية خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية". كما أظهرت النتائج أن الإفصاح غير المالي على موثوقية المعلومات قد حقق درجة أهمية مرتفعة في البنوك المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.681 وبانحراف معياري 0.8471، وكانت الفقرة رقم (21) تحمل أعلى وسط حسابي والبالغ 3.825 وبدرجة أهمية مرتفعة وبانحراف معياري 0.9602 والتي تنص"يساعد الإفصاح غير المالي على تسليط الضوء على الأحداث الايجابية والأحداث السلبية عند مناقشة النتائج السنوية" في حين حققت الفقرة رقم (17) اقل متوسط حسابي والبالغ 3.569 وبدرجة متوسطة من الأهمية وبانحراف معياري 0.9522 والتي تنص "توفر البيانات غير المالية للبنوك معلومات محايدة". كما أظهرت النتائج أن الإفصاح غير المالي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية قد حقق درجة أهمية مرتفعة في البنوك المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.104 وبانحراف معياري 0.6465، وكانت الفقرة رقم 28 تحمل أعلى وسط حسابي والبالغ 4.232 وبدرجة أهمية مرتفعة وبانحراف معياري 0.6974 والتي تنص "اختيارية الإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان يقلل من فهم المعلومات المستخرجة" في حين حققت الفقرة رقم 26 اقل متوسط حسابي والبالغ 3.825 وبدرجة مرتفعة من الأهمية وبانحراف معياري 0.9099 والتي تنص "يوفر الإفصاح غير المالي كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين". كما أظهرت النتائج أن الإفصاح غير المالي على قابلية المقارنة للمعلومات قد حقق درجة أهمية متوسطة في البنوك المدرجة في بورصة عمان حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.162 وبانحراف معياري 0.9438، وكانت الفقرة رقم 34 تحمل أعلى وسط حسابي والبالغ 3.279 وبدرجة أهمية متوسطة وبانحراف معياري 1.3164 والتي تنص "وجود بعض التعارض بين مواد القوانين والتشريعات الأردنية يقلل من تحقيق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات غير المالية" في حين حققت الفقرة رقم 35 اقل متوسط حسابي والبالغ 2.988 وبدرجة متوسطة من الأهمية

وبانحراف معياري 1.3415 والتي تنص "عدم إلزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح غير المالي يقلل من تحقيق خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية".

2-3) نتائج اختبار الفرضيات:

الجدول (6) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الفرضية العدمية HO
الرئيسية الأولى	**17.67**	**1.9883**	**0.00**	**4.1346**	**0.59544**	رفض
الرئيسية الثانية	**12.889**	**1.9883**	**0.00**	**3.753**	**0.5423**	رفض
الفرعية الأولى	17.811	1.9883	0.00	4.0858	0.56532	رفض
الفرعية الثانية	7.455	1.9883	0.00	3.6811	0.84719	رفض
الفرعية الثالثة	15.845	1.9883	0.00	4.1047	0.64651	رفض
الفرعية الرابعة	1.599	1.9883	0.133	3.162	0.9438	قبول

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-Test ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب والموضحة في الجدول 06 أن القيمة المحسوبة للفرضية الرئيسة الأولى والثانية والفرعية الأولى والثانية والثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية أكبر من قيمها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: ترفض القيمة العدمية Ho إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض القيمة العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وتؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى الدلالة Sig حيث بلغت جميعها قيم اقل من 0.05، في حين أن القيمة المحسوبة للفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثانية كانت اقل من قيمتها المحسوبة وبما أن قاعدة القرار هي: نقبل القيمة العدمية Ho إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل القيمة العدمية Ho ونرفض الفرضية البديلة Ha، وتؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى الدلالة Sig حيث بلغت 0.133 وهي اكبر من 0.05.

خاتمة:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وبيان ومدى أهمية الإفصاح غير المالي في تلك البنوك.

- النتائج:

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. بينت نتائج التحليل الإحصائي رفض الفرضية الرئيسية الأولى " لا توجد أهمية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة"حيث بينت النتائج أن هناك أهمية كبيرة للإفصاح غير المالي في البنوك المدرجة في بورصة عمان، وهذا يعزى إلى زيادة الوعي بأهمية المعلومات غير المالية، وزيادة الاعتماد على تلك المعلومات إلى جانب المعلومات المالية في المساعدة على فهم التقارير السنوية وبالتالي اتخاذ القرارات المختلفة بكفاءة وفعالية. وهذه النتائج جاءت متماثلة لما جاءت به كل الدراسات السابقة المتعلقة بأهمية الإفصاح غير المالي؛
2. وبينت نتائج التحليل الإحصائي رفض الفرضية الرئيسية الثانية" لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في في البنوك المدرجة في بورصة عمان" حيث بينت النتائج أن هناك أثراً ايجابياً بالعموم للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا يدل على ضرورة نشر البنوك المدرجة في بورصة عمان للمعلومات غير المالية في تقاريرها السنوية، والتوسع في الإفصاح غير المالي لما لذلك اثر كبير على جودة التقارير السنوية لتلك البنوك، وأما بالنسبة لتوزيع الأثر الإجمالي للإفصاح غير المالي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، فقد توصلت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية ما يلي:
   - ✓ بالنسبة لخاصية الموثوقية، فقد بينت نتائج اختبار الفرضية أنها تحتل المركز الأول بقوة التأثير الايجابي للإفصاح غير المالي؛
   - ✓ أما بالنسبة لخاصية القابلية للفهم، فقد بينت النتائج أن هناك تأثير ايجابي للإفصاح غير المالي على هذه الخاصية، وجاءت من حيث قوة التأثير الايجابي في المركز الثاني بعد خاصية الموثوقية؛
   - ✓ أما بالنسبة لتأثير الإفصاح غير المالي على خاصية الملائمة، فقد بينت النتائج أن هناك أثرا ايجابيا للإفصاح غير المالي على ملائمة المعلومات، ولكن بدرجة اقل من خاصيتي الموثوقية والقابلية للفهم؛

- ✓ وأما بالنسبة لخاصية القابلية للمقارنة، فقد توصلت الدراسة بعدم وجود أثر للإفصاح غير المالي على خاصية القابلية للمقارنة، وهذا يعود حسب رأي الباحث إلى عدة أسباب، أهمها عدم تماثل المعلومات غير المالية المفصح عنها تبعاً لسياسة كل بنك، وكذلك عدم وجود قانون يلزم البنوك التجارية الأردنية بالإفصاح عن كافة المعلومات غير المالية.

- توصيات الدراسة:

1. العمل على الأخذ بآراء مستخدمي التقارير السنوية للبنوك المدرجة في بورصة عمان للتعرف على احتياجاتهم من المعلومات غير المالية؛
2. العمل على تطوير تعليمات الإفصاح غير المالي وكيفية الإفصاح عنها؛
3. إصدار تعليمات إفصاح متخصصة للبنوك المدرجة في بورصة عمان، بسبب طبيعة وبيئة هذا القطاع؛
4. العمل على تفعيل قانون صارم على البنوك التي لا تلتزم بتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية؛
5. وزيادة الاهتمام البحثي في مجال الإفصاح غير المالي في البيئة الأردنية.

الهوامش والمراجع:

ابو نصار، محمد & الذنيبات، علي (2005)، «أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية»، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 32، العدد 01، ص ص 115-141.

أبو نصار، محمد & حميدات، جمعة (2016)، «معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية: الجوانب النظرية والعملية»، دار وائل للنشر (الطبعة الثالثة)،عمان، ص 15.

أبوحمام، ماجد أسماعيل (2009)، «أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية، غزة، ص ص 34-42.

أحمد، ميهاب صلاح (2016)، «قياس أثر الإفصاح السردى على دقه تنبؤات المحللين الماليين»، مؤتمرجامعة القاهرة للعلوم المالية والأقتصادية، القاهرة.

بركه، محمد ناصر حلمي (2016)، «العوامل المحددة لمستوى الإفصاح غير المالي للبنوك التجارية المُدرجة في سوق عمان المالي»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأهلية، ص ص54 -62 .

الجوهر، كريمة علي (2011)، «العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الأدارة: دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين»، مجلة "الإدارة والاقتصاد"، جامعة المستنصرية، العراق، المجلد 34، العدد 90. ص ص 18-37.

حمادة، رشا (2014)، «قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان)»، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 09، العدد 04، ص ص 54-69.

حنان، رضوان حلوه (2005)، «مدخل النظرية المحاسبية»، دار وائل للنشر،عمان، ص ص 62-74.

دحدوح، حسين احمد & حمادة، رشا أنور (2014)، «دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، ص ص 15-36.

الشيخ، عبدالرزاق حسن (2012)، «دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم "، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأسلامية،غزة، ص 72 .

الصفدي، حازم خالد (2015)، «أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الاهلية، ص 65.

عباس، أحلام (2013)، «أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وقلة، الجزائر، ص ص 7-11.

عبد الجليل، توفيق حسن & ابو نصار، محمد (2014)، «العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية»، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد 02، ص ص 22-39.
عبد الملك، احمد رجب (2008)، «دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق المالية – دراسة تحليلية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد 01، ص ص 1-34.
الفضل، مؤيد محمد (2001)، «العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها" دراسة ميدانية في العراق»، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة، مسقط، العدد 84، ص ص 57-87.
لجنة معايير المحاسبة الدولية (2008)، «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية»، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
الليثي، فؤاد محمد (2010)، «نظرية المحاسبة»، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 32.
مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية 2005، «تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق»، رقم 2005/257، عمان، هيئة الأوراق المالية.
الموقع الرسمي لبورصة عمان،

http://exchange.jo/ar/node/866

الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية،

http://www.jsc.gov.jo/Public/mainarabic.aspx?Page_id=841

النجار، جميل (2012)، «التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري - دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين»، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد 02، ص ص 34- 58.

ADAMS, A., S. FRIES, & R. SIMNETT (2011), «The journey towards integrative reporting», Accountant's Digest (May, pp. 45-56.
AMIR, E. & B. LEV (1996), «Value-relevance of nonfinancial information: The wireless communications industry». Journal of Accounting & Economics (August–December), pp. 3–30.
BADAVAR, N.Y. (2009), «Developing and presenting a model to determine and assess the contributing factors on financial reporting quality in Iran», Ph.D. Dissertation in Accounting, Islamic Azad University, Science and Research Branch, Faculty of Management and Economics. p. 38.
BARNETT, M.L. (2007), «Stakeholder Influence Capacity and the Variability of Financial Returns to Corporate Social Responsibility», Academy of Management Review, 32 (3), pp. 794-816.

BINH, TA QUANG (2012), «Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non Financial Listed Companies": The Case of Vietnam», Journal of Applied Economics & Business Research., Vol. 02, Issue 02, pp. 69-90.
CORAM, J. (2010), «The effect of investor sophistication on the influence of nonfinancial performance indicators on investors' judgments», Accounting & Finance journal Vol. 50, Issue 02, pp. 263-280.
CORAM, PAUL J., MONROE, GARY S. & WOODLIFF, DAVID R. (2009), «The Value of Assurance on Voluntary Nonfinancial Disclosure": An Experimental Evaluation. », Auditing and Accounting journal, Vol. 28, Issue 01, pp. 137-151.
DHALIWALL, R. HARVEY, J & S. RAJGOPAL (2012), «Nonfinancial Disclosure and analyst Forecast Accuracy: International Evidence on corporate Social Responsibility disclosure», The Accounting Review, Vol. 87, n° 03, pp. 723-759.
DONALD, E. & et. al. (2006), «Intermediate Accounting», 12th Edition, John Willey and Sons Ins, New York, USA, p. 23.
DORINA, P., VICTORIA, B, & DIANA, B. (2013), «Aspects of Company Performance Analysis Based on relevant Financial Information and Nonfinancial Information», the Journal of The Faculty of Economic, Vol. 01, Issue 01, pp. 956-961.
EDVINSSON, L., & M. MALONE (1997), «Intellectual Capital: Realizing Your Company's True Value by Finding Its Hidden Brainpower». New York, NY, Harper Business, Pp. 67-79.
FAYES, A. & BARZEGARI, J., (2013), «Investigating the relationship between disclosure quality and value of firms adopted in Tehran security exchange», Interdisciplinary Journal Research in Business, Vol. 05, n° 04, pp. 261-274.
FLÖSTRAND & NIKLAS STRÖM (2006), «The valuation relevance of non-financial information», Management Research News, Vol. 29, Issue 09, pp. 580–597.
HARTONE, J (2004), «The decency effect of accounting information», International Journal of Business, Vol. 06, n° 01, pp. 32-45.
HASSELDINE, J., A. I. SALAMA & J. S. TOMS (2005), «Quantity Versus Quality: The Impact of Environmental Disclosures on the Reputations of UK PLCS», The British Accounting Review, 37 (2), pp. 231-248.
HOLDER-WEBB, L., J. COHEN, L. NATH, & D. WOOD. (2009), «The supply of corporate social responsibility disclosure among U. S. firms». Journal of Business Ethics, vol 7, Issue 02 (February), pp. 497–527.

ITTNER, C. D., & D. F. LARCKER (1998), «Are nonfinancial measures leading indicators of financial performance? An analysis of customer satisfaction». Journal of Accounting Research 36 (Supplement), pp. 1–35.
LEV, B. (2001), «Intangibles: Management measurement and reporting», Brookings Institution Press, Washington, D. C., pp. 58-74.
LEV, B. & P. ZAROWIN (1999), «The boundaries of financial reporting and how to extend them», Journal of Accounting Research (37): pp. 353-383.
ORENS, R & LYBAERT, N (2013), «Dose The Financial Analysts' Usages of non-financial information influence the analysts' forecast accuracy? Som Evidence From The Belgian Sell-Side Financial Analyst», The International journal Of Accounting, Vol. 42, n° 03, pp. 237-271.
RHODES, M.J. (2010), «Information Asymmetry and Socially Responsible Investment», Journal of Business Ethics, 95 (1), pp. 145-150.
SIMPSON,A. (2010), «Analysts' Use of Nonfinancial Information Disclosures», Contemporary Accounting Research, Vol. 27, n° 01, pp 249- 288.
UPTON, W. S., Jr. (2001), «Business and Financial Reporting: Challenges for the New Economy». Norwalk, CT: FASB, pp. 176-169.
VANSTRAELEN,J, GIORGIONI & G.,AND ROMILY, P. (2003), «Corporate Nonfinancial Disclosure Practices and Financial analyst Behavior Across Three European Countries», Journal of International Financial Management and Accounting, Vol. 14, issue 03, pp. 249-278.
WALLMAN, S.M.H. (1995), «The future of accounting and disclosure in an evolving world: the need for a dramatic change», Accounting Horizons, Vol. 09, pp. 81-91.
http://www.iasb.org.uk
YUEN, C.Y., LIU، M., ZHANG, X., & LU, C. (2009), «A case study of voluntary disclosure by Chinese enterprises». Asian Journal of Finance and Accounting 01, 02, pp. 118-145.